

۳۴۵
الابحاث الباقية



آداب یاقیه



بسم الله الرحمن الرحيم ونحم بالبركة

الربيربم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

دفعه الى كونه باقيا في الله او فلا سلطان للبيان بعد الله سبحانه
 لا بعد من كان عليه فثبت من قولنا بعد التبيين قولنا فيه الجاث
 كما ان الموروث في حق مولى لا في حق الله تعالى لم يخلو فيه فلا ينفك
 عما اتركه في قولنا يحصل في حق التوافق بينهما قلت ثم لم يكن فيه نقص لان
 على غير ضرورة واما بعد التوافق في نفس الله سبحانه في ضرورة اخرى
 فقام احد الله للبيان على الله تعالى في المركب والامر على احد الطرفين
 كما يشهد به موارد الاشارة المنعقدة في حق المركب ونحو
 انه ان لم يكن ضروريا لم يكن في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 بارئ من التوافق واما اذا كان به فلا حسن في حق الله تعالى
 فظهر ان عدم التوافق يكون من قصور الوصفين اتبع ببياننا في حق الله تعالى
 او انما كانا في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 فنقص عليه ما لا يجوز في حق الله تعالى كما ذكرنا في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 قلت ما يراه بل في حق الله تعالى لان عليه ما ثبت في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 ان من حق الله تعالى لا ينفك عنه في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 اكثر فكيف الموقر ان قيل انه سئل عن حق الله تعالى في حق الله تعالى
 قلت ان من حق الله تعالى لا ينفك عنه في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 قصد عليه في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 بعد اية ووجه من حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 البعد عن الحق هو الوصف في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 كصفت البار في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 الوجود في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى

ويرى

الموروث

في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى

[illegible]

والمقام مقام المدح

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعدم انشاها فقد ظهر ان التفتيح فيك هو نقصا حشوا والصواب ان يترك
طلب العلم ثم ان في الاصل من فعل لا الى بعد ايمان النظر قد كانت
من الكسب والفرق الخطا عليه فحينئذ يختار فيه فخرية عليه كانه
كثيرا ان يصل قبل نيل الطهيف الكلام في المقام فتمت لما كان بها الخصال
في الارواح والخواص الطيبة فيه صور بالادراك من تعليمها بالانفس اشرارة
بالدليل او اظهارها بالبيان في الخطا وبقية التغير تلك بالانفس واليه يابتن
فقد كرم فيه اذ قد يكون الحكم الله يربها او يابتن ان يفي اذ كان الحكم كسالم
ميتقن المظاهر لله لم يتركها العباد بل المكارم اقول صاحبها ان الشرح
لما يصدق على بعض افراد الخيرة على انه يكون نظرية مفتوحة في العلم
وبدلية مفتوحة الا التبيين قد يكون بمرتبته اولية لانها في الماثل وكذا
ان ما في الدور لا يكون مما لا يقصد للابتنات فلهذا صدق عليه الترتيب
وعاين الخطاب ان الحق بالعرف بالاول التبيين يتحقق هناك مظاهره
ويشعر بها المواجهة فلا حرج اذ لم يصدق الترتيب على تلك المظاهر
شذوذا من ايد وبقية ذلك من حيث هو بدلية او ما يشبهه الدور
او الترتيبية ومما يشبهه من حيث هو يستشاد من الترتيبية
فحينئذ انه قد يكون على ما عليه وخالفا عما عليه من الدور
الانسان مثلا او لغيره من العالم كما كانت في حيزه من حيث
موضع الطلب كانه يقع فيه الطلب طلبا وقد في الخطاب
اخطوب لا يطلب به الصورة است وبقية فاته فبهذا
ممثل قوام الانسان ما هو واما ان يفي الى العالم ما كانت
فيه ما تشبهه فان ما يطلب به الصورة والخصائص انما هو ان يطلب

لا ذاك القول لان قال الحق في امره ان المطالب لنا مطلبان مطلب وطلب
 به المصور وطلب به وطلب التهديف بالهيف على ولا كان الكتاب
 لفظ التهديف بالتعريف واذن بطلب التهديف بالهيف على كانت التهورات
 تنفذ من على التهديف ان قد تم تعريف التعريف بحيث العلم منه تعريف انما
 يقال في التعريف اما حقيقة التعريف بحقيقة معنى من على علمه فان علمه واما
 في الحقيقة انما هو تعريف بالحقيقة والادنى اليه العلم فيكون له بالحقيقة
 بالهيف معرفة به انما انما من ان يكون تلك الحقيقة موجودة او لا وبما هو
 والحقيقة بالهيف معرفة بالحقيقة الموجودة وبما هو العلم بالهيف معرفة بالحقيقة
 الاعتبارية اما على الحقيقة لا ينظر اليه وجه اللفظ فان ان يخص تعميم الحقيقة
 لا هو بالحقيقة ولا هو بالحقيقة تعميم اللفظ لا ينظر اليه وجه اللفظ
 حيث انما هو بالحقيقة معرفة بالحقيقة الموجودة بل انما هو بالحقيقة
 به معرفة بالحقيقة الموجودة بل انما هو بالحقيقة معرفة بالحقيقة
 الموجود كما به عليه قوله علمه واما ان ينظر الى الفرق بينهما قلت ثم قال الحقيقة
 الموجودة علمه من العلم الموجود في لا ينظر اليه وجه اللفظ لا ينظر اليه وجه اللفظ
 معرفة بالحقيقة الاعتبارية بل انما هو بالحقيقة معرفة بالحقيقة
 تارة من على الحقيقة فيم بانه من وجه الحقيقة بالهيف على واما على
 تعميم من تعميم اللفظ اسم ان التعريف اما ان يهدى الى معرفة من
 تارة من تعميم اللفظ من جهة تارة من تعميم اللفظ او تارة من تعميم اللفظ
 بانه معنى معنى كون التعريف اللفظ واذن من هو كما ذكرنا وقد يكون
 من كذا تعريفات الوجود حيث من العلم بالهيف على والادنى اليه العلم
 انما من معرفة علمه واما من التعريف بالهيف على بانه يكون ما على

[illegible]

الاعطاء والاعطاء كسب العلم من اكثر من مقتضى ولا يشاء ولا يوافق
القول غير مقتضى او لا يتم ان التعريف لا يشاء ولا يوافق من مقتضى التعريف
من مقتضى التعريف من مقتضى التعريف لا يشاء ولا يوافق الاثنان في مقتضى ومنه
يجوز ان يكون ان تعريف العلم بالبرهان من مقتضى مقتضى مقتضى
انه بما لا يشاء لا يشاء مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بالتعريف مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فلا يشاء مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
او يكون مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فلا يشاء مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
انه العلم بالبرهان من اكثر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
والعقبة في ان العلم بالبرهان من اكثر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بما لا يشاء مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وقد من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
اشياء ان بناء التعريف بالبرهان من اكثر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وهو ما يتم من العلم به العلم بالبرهان من اكثر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
والعلم بالبرهان من اكثر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بالتعريف مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
العلم بالبرهان من اكثر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
العلم بالبرهان من اكثر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

[illegible]

ثم انما القوة يكون احيانا ملازمة او لو لم يكن ان فيه الاشتراك بانها راسم في نفسه
 ليست في السؤال يعني ذلك اذ هو كما تعلم ان في غير ما في بيان معنى التفرقة
 لوجب لازم ان يكون التفرقة من خواص المكون من التفرقة على ما في قوله تعالى
 التي فيها مع التفرقة بعض ما في قوله مع انهم ليسوا كذلك كما في قوله تعالى
 ان انتم تعلمون ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى
 صفة التفرقة على التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى
 ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 تفرقة السؤال او لا تفرقة او في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى
 هو ان ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى
 يعني في التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 بان في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى
 في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى
 التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 لا يبعد التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 انما هو ان ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 لان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 من التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة
 التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة على ما في قوله تعالى ان التفرقة

[illegible]

[illegible]

شعبة والشرط على ما وجد هذا ثم وجب على ربي حج ما ذكرنا في حج البيت
 فمكتبة لا وجود ليس عليه ما هو فيه من حج وهو ان كان المراد
 بجباة البيت وجوده ما يكون موافقاً لما في تعريف تعريف العلة المطلقة ولا يعرف
 على الشرط كالوجود للوجود كذا يعرف تعريف العلة المطلقة التي هي على وجه العلة
 والشرط لان ما هو كونه شرطاً خارجاً عن العلة النامية في الوجود
 القابل ان هذا التعريف على ما ذكرنا في تعريف تعريف العلة المطلقة
 الملائم انه ان كان المراد به التعريف تعريف تعريف العلة المطلقة كجذب وجذب
 التعريف والملائم والمعادن والوقت والمعدن الملائم اراد العلة المطلقة
 عندنا في آيات من تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 لا يصح تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 تعبير الشرط لعدم محله عليه كانه لا يصح عليه لا يعرف في الجوارق كانه
 المعادن والوقت والمعادن الملائم والمعدن الملائم ان المراد بالشرط
 البيت وجوده ما يكون موافقاً لما في تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 مؤثرة في تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 الثاني ما اطلق عليه في تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 الاصل ما في تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 من تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 هو في تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 كانه في تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 نفسه ما هو في تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف
 فهو في تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف تعريف

يا اثم منغ ذلك مع عبيدنا ان اقر ان ان العلة الفاعلة فيهم اذ في الشرح
 ان نور عدم صدق التعريف على الشرح فخصه كسب يكون صا دكا على الفاعلية
 على سبقت ان ان رة المبرم مع غرض ان ان احوال كون الشرح فخصه من العلة الناعمة
 على ان على جميع عبيد الصوابون في كسب اللاب ان الم العلة الناعمة فخصه من عدم
 في جميع ما يخصص على الشرح على العلة الناعمة فخصه في العلة الناعمة فخصه في العلة
 من على سبقت على الشرح على ان ان كان التعريف على يكون بصورة الفاعلية الناعمة في
 النعني للذات في ان ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 في اصطلاحهم يعني ان ان ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 وجه الحق في كسب وجوده ككون الشمس طالع ككون النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 متغير على بالآخر ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 سبب الاشتراك في كسب النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 عليه المنة ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 نظر على ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 رة ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 كالمعروف في النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 والراجح ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 منه ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 في النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان
 فيه كسب ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان النعني للذات في ان

[illegible]

[illegible]

من ان يكون جزء من اليمين الاول لا يملك عليه قوله فيها بعد منقضية يكون بنا
 الكلام عليه بما يؤيد له من هذه الطائفة والاصح في الترتيب على ما هو في
 رتبة النقص الامر مع انه ليس من حيث لا ينعى متعلقا بل بغيره وقد
 بين ان تعريف المحذرة بما في الوجوه لوجه ان يغيب كما في توقف صحة اليمين
 على ما يقع من يكون منصوصا وذا كثر ما يستلزم فيه النقص ذلك من كل ما يقع
 عليه من الوجوه والكثير فان توقف الصحة عليها فيم بوزان يكون
 موقوفه على التراجع والذم الوفاق عليه لا يكون موقوفا عليه وانبات الترتيب
 ووجهه في التوقف والبرهان بان هذه الاشارة ما يوقف عليه من السلسلة
 هو من حيث ان لا يمتنع المستلزم كذا مما يمتنع عليه المتعلق كذا فيكون لا يجوز ان
 يقع للذم من التوقف من الذم لان اشتغال الذم بغيره لا يمنع من اشتغال الذم بغيره
 مستورا بهذا الوجه التوقيفي في ان لا يمتنع من الذم او فاعية مستلزمة من
 الذم او فاعية من الذم لانها لا يجوز ان يكون في الذم او فاعية من الذم او فاعية من
 الذم من لا يمتنع من الذم او فاعية من الذم او فاعية من الذم او فاعية من الذم
 بالذم من اشتغال الذم بالذم من اشتغال الذم بالذم من اشتغال الذم بالذم
 على صحيح النسخ ان قد يكره النسخ فقد كره قوله السند بانه لا يمتنع النسخ
 كان يمتنع اياها الواقع او لا يمتنع عليه الصحيح وان السند قد لا يمتنع
 انفس او معارضا بالتعريف عند المتعريف الثاني اما هو ام منه مطلق او من وجوه
 حيث فان السند قد يكون مباحا له ما لو السند الصحيح لا يكون انفس مطلقا من
 او معارضا له وبعده الصحيح لا يكون الا ام منه مطلقا او من وجوه مباحا له
 من السند الصحيح لا يمتنع مطلقا من السند الصحيح لو ما يمتنع موقوفا
 تعين المحذرة الموقوفة ولا تعلق لا يجوز موقوفا ان الامام ليس له مطلقا

[illegible]

الدليل او المستقيم اجاب ان من انكر او انكره مع انما السمع على
المنهج الكوار وفتح الدليل فتأمل والخصب عند من كتب الطير
قيل وهو غير مستحسن اقول فيه بحث فانه ان اراد بيان الخصب
على غيره كما في احد الدلائل قيل انما الدليل عليه
مستحسن فلام ذلك بل هو غير جائز قال صاحب الاداب
ما فيه ان الى ان لم يقتصر على مستحق فانه انما ذكر السعد
اولم يذكر ان ذكر السعد من مناقضه وان لم يذكر بل يذكر
ببطلان طلبة انتقاء تلك المقدمة المرددة في خصب هو اي
الخصب من غير ان يكون عند المختصين من اجل النظر خلافا لبعض
منهم وهو لا يترك الدليل العبدى وان اراد به ان
يطلق سوادا كان بغيره وادعوا فيها من غير منزه انهم بل الخصب
والخصب غير جائز ثم قيل ذلك كما اذا قال احدنا فلا قال ابو حنيفة
والجواب ما في الظاهر غير خلاف صياح الكفار استوفى ثم قيل
ليست قال اجابة على قبل ان يتبين عندك مقتضى تقديم الكفار
على المسلمين فلو كانت التقديم على خلافه عن الظاهر فاما
التقديم بل من ان يستأنف بعد الاختلاف او بعد ان يقرر الاصل
فانه كان منصف الناقل تصحيح النقل فخصب فلام في الاستدلال
والخصب الظاهر اقول فيه بحث فان النقل اذا كان من غير
ثم استدل به في غير ما ينبغي وكيف ولكن لو كان من غير
سليم بقاء فلو انما نقل ما كان قد لا يثبت بل انما اذا كان

[illegible]

مجلس شورای اسلامی

[illegible]

[illegible]

بجدة الله يدب بولاد ان يكون اوله بلوز لاني بلوز الليل
فكل سبع مائة سنة استكرام بيني وبينك اوله كوا قبل اقول فيك
لن من طهرت العلم والدين كاد مطلقا توافروا بين ان يسلطتم
العلم لانه يجوز ان يسلط العلم فيتم لكان العلم اقل من قبل
فقد وطرت لظهور هذا العلم ما استطاع عليه الاول قبل يسلط
سواء اقول فيه بحث فان هذا الليل اعم من العلم والدين والمعلم
مع ما هو في هذا العلم كل ما يتبعه بالحق فانه يتبعه من
محنة من ان يكون معلومة الحق مع السند كما اذا منع الحكم
بغير دليل المتكلم بان يقول لان ان كل من عاين مستقلا
بأنه لا يجوز ان يكون بعض المتغير قديما او جديما او عاريا
عن السند فيجاء بباطال السند اذا منع مع السند بعد
اثبات كون السند مساويا لنقض المقدمة المنقولة بان يكون
كل صدق السند صدق نقض المقدمة المنقولة وبالكسب ينفذ
لبطلان هذا المنع كان يثبت الحكم كونه قديما يجوز ان ينقض
قديما مساويا لنقض كون كل متغير حادثا ثم يبطال بالدين ذلك الجواز
قال في حاشية بطلان السند المستوي من غير ما كان مسبوقة
بالنفس لا من روبرم المانع لافادة اثبات المقدمة المنقولة
كقوله لو نقض برأى كذا من حق ما ان ينفذ قوله بعد اثبات المنقولة
بما اذا لم ينفذ المانع ذلك او يولد كونه مشتبا في حق السامع اما
بانبات المانع او بانها غفلة هذا ثم اعلم ان الاول من السند
يمكن ان يكون على وجهين احدهما المنع بان يكون نظريا فيطلب

باینکه اگر میباید بر ضرورت انقضای العارضه مانع از آن کان فایده
او انقضای آن کان ضابطه اولیای رکنه آن کان فایده آن کان فایده
اولیای رکنه انقضای العارضه میسر است اگر چه میگوید که مانع
که کانت معطلی بعد از قبیل خود بود و الا بوجه انقضای آن کان فایده
فقط از مانع انقضای دون هیچ نقول فیه بحسب برهان اربع
اجتماع المانع انقضای مانع اولیای رکنه مانع اولیای رکنه مانع
از آنکه رکنه از آن کان کل من مقتضات الدلیل او مقتضات التبعین
حقاً او باطله بخلاف انقضای العارضه از کل مانع مانع اولیای رکنه
کان مقتضی من مقتضات الدلیل او مقتضات التبعین باطله معلوم البطلان
فقد مضیور الاجتماع بین المانع انقضای مانع اولیای رکنه مانع
المانع و قد یجاب بانفسه و التبعین و التبعین و التبعین
المانع انقضای مانع اولیای رکنه مانع اولیای رکنه مانع
ابو اسبغ التبعین ای بتبعین الاصل و التبعین بحسب الدلیل و التبعین
بأن کان الاصل مانعاً او مانعاً او مانعاً او مانعاً او مانعاً او مانعاً
بتبعین الاصل و الدلیل او مقتضات المانع او مقتضات الدلیل ان نقول
ان ابو اسبغ التبعین الاصل غیر مقتضی بکلیه کیف هو عن الاعتراف
بما هو عن اثبات اصل الاصل و انفسه و التبعین و التبعین و التبعین
نه الاصل و التبعین و التبعین و التبعین و التبعین و التبعین و التبعین
ای ما ذکر من الاصل انقضای مانع اولیای رکنه مانع اولیای رکنه مانع
التبعین و التبعین و التبعین و التبعین و التبعین و التبعین و التبعین
فکانت منقوله ای الاصل و التبعین و التبعین و التبعین و التبعین و التبعین

[illegible]

۱۰۰

ان يكون ذلك ما يحترق به فيكون له في النار من بين النيران
فان واحد منها لا يمنع الاخر اقول فيه بحث لزمنا طحايا المعنى
انما هو الدعاور الفينة لولا ان يحترق في ذلك الحيز يكون التناهي بين
النيران والنيران فينبغي ان يقول له انما هو من غير ذلك ولا يمتنع
فقد برقم قيل وتحقيق القام ان التجدد في تصويره وتفتيشه في صورة
المعدود يتوجب الذين اما هو معدوم بوجه ما لم يرسم فيه صورة
او من الدواعي لا يحكم عليه بما لا يمتنع والتصديق في الصورة لا يمتنع
الا كقولنا في نفس الله لا يمتنع في النفس الذي هو صورة من صورها
ينفصل في الوجود ضرورة محسوسة فلهذا اذا اخذنا النفس في رسمها
لم يتوجه عليه من غير ان يكون له صورة كمال في صورة التجدد في ذاته
عاني الباب انما نرى من جهة الحكم بان هذا معدود في ذلك
ورود المنهج المذكورة انما هو بعبارة هذا الحكم الغضبي اقول
فيه بحث اوله ان رسم ان ورود المنهج المذكورة انما هو بعبارة
هذا الحكم الغضبي فان النقص لا يمتنع في ذلك الحكم في ذلك المظهر
والعكس وانما النقص التقصير فهو كما يكون في غيره بوجه آخر
البحث في المنهج المذكور في وجه آخر وهو ان في المنهج المذكور
فانه صحيح في ان المنهج المذكور في المنهج المذكور في المنهج
مما على قال في ذلك شئ من ايم كان لئلا يكون من جهة كماله لا يمتنع
عليها صيغة مانع والنقص والعرضية يرجع في ذلك الى الراجح
اراد بالمدلول الحقيقة ثابتة في تلك الدواعي ورجحانها علم
طريقة من بيان صحة النقل والاعتناء وتبينها لمدلولها فيقول

أقول فيه بخلافه لأن من أجاب عن النوع المسمى بالصدق
الصدق وهو أن النقل لا يخلو فيه فكيف يجاب ببيان صحة
أن قوله فيجب إثباته إلا في النوع المسمى بالصدق فيه بعضه فف
من التصور ما لا يخفى ففما علم من القول لا يرد بالثبوت إثبات النقل
أو لا يرد من غير ذلك المسمى بالصدق فكيف يجاب ببيان أن لا يرد إثبات النقل
ثم قيل كان المسمى بالصدق يقول بطريق علم أن جوابه إنما يكون بالبيان
فأقول إن المسمى بالصدق لا يقول بطريق علم أن كان ما ذكره المصنف
وإنما قد يرد واستصحب جوابه من بعض الأدلة التي هي في النوع
فأقول فيه بخلافه لأن من أجاب عن النوع المسمى بالصدق
الجواب عن النوع المسمى بالصدق هو أن من طرأ عليه المسمى بالصدق
وإذا كان من طرأ عليه المسمى بالصدق فهو مسمى بالصدق في كل ما
في غير المسمى بالصدق المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما
من النوع المسمى بالصدق المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما
وذلك في غاية الصعوبة كما مر من ابن سينا في كتابه أقول فيه بخلافه لأن من أجاب
عن النوع المسمى بالصدق المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما
فلم يمنع ذلك من أن يكون إثباته بل لا يمانع من أن يكون إثباته في كل ما
أنه يكون جوابه في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما
يكون فيه ذلك فلهذا إن كان المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما
في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما
المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما
فلهذا من جوابه في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما هو المسمى بالصدق في كل ما

[illegible]

وغير ما عرفت

فيكون عليك يوم ان لا تفتخر في هذا الكلام فتدبر في الحق
الوارد حوسبا يحذر نقل من اهل الاصطلاح كما يرفع الحق الوارد
في هذا المصطلح بالانتقال من اهل اللغة كقولهم ~~الاول~~ ~~والثاني~~
او قد يستقال من المصطلح بين المراد وبين المعنى المصطلح لقول
وغيره ايضا ما عرفت او بيان ان اهل البيان يحال لا يريد ما فهم من
هذا اللفظ بل يريد من آخر واعلم ان اطلاق المصطلح يعني
المنع والانتفاء والمعارضة وقد جاء في كلامهم اطلاق المنع على
معناها هناك يعني على الدلالة الواردة على الدلالة
التي تحاربه المعارضة باعتبار تشبيها بالمصطلح وتحت الحقيقة
قال في موضع آخر بناء على ان الدلالة كونه كما انها منوعة
لأنها المشهورة في كنهانها يكون منوعة في كنهانها ايضا
التي ~~التي~~ استبان من قوله استبان ان
ما ذكرنا قيل اراد به ان المنع طلب الدليل على مقدرته معينة لقول
فيه بحث بر جهين ان ما ذكره في البحث الاول من الترتيب
الذي نسبين هو منه اقرب من ذلك وما يمكن من على ذلك
ان يكون على خلافه انما يراه في قوله بالانتفاء والمعارضة فلا بد
من اللفظ فضلا عن الاستبان منه عدم توهم للمنح حقيقة على
القول والرد على قيل بما بين المنع على ويجوز ان يكون مبين للمعنى
بمعنى المدعى والمنقول اقول فيه بحث اذ كون الامر شيئا
لا كونه هذا انما هو فرج ان يقصد به المعنى المصطلح وفيه اكتم
اذ جاز ان يراد به المعنى المصطلح ما عرفت به المقدم بل لا ينبغي ذلك